دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين ـ كلية التجارة جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
إستشارى التأمين بالمجلس الأعلى للجامعات
خبير تأمين إستشارى ومحكم

السيد الدكتور/ **عادل محمد صالح**
مدير المركز العربى للتأمينات الإجتماعية
الخرطوم

تحية طيبة وبعد،

تلقيت بكل إهتمام كتابكم ش/٨٩ المؤرخ ٢٠١٦/٨/١٨ الوارد لنا فى ٢٠١٦/٨/١٧ بشأن تكليفنا بإعداد ورقة عمل للمشاركة فى فعاليات حلقة قومية حول :

دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية
فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة

المقرر عقدها بالخرطوم نوفمبر ٢٠١٦

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم ورقة العمل التى كلفنا بإعدادها بعنوان:

دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية
فى
خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة

وتقع فى ٣٠ صفحة وتتضمن العناصر التالية :

- تمهيـــــــد.
- دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة من خلال إستهداف التشغيل الكامل وتمويل ودعم التعاونيات والمشروعات كثيفة العمالة.
- دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة من خلال التأهيل المهنى والحرفى وتنمية مهارات العاملين وقدراتهم على التكسب.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الإحترام،

تحريرا فى ٢٠١٦/١٠/١١

خبير التأمين الإستشارى

أ.د. سامى نجيب

دار التأمينات
إستشاريون فى شئون التأمين والإستثمار
٦ شارع محمود حافظ- ميدان سفير- م. الجديدة
تليفون ٢٧٧٩٧٣٤٠ مباشر وفاكس ٢٧٧٩٦١٢١
ص.ب: ٥٨٧٨ هليوبوليس غرب – رقم بريدى ١١٧٧١
بريد الكترونى naguib_samy@hotmail.com
www.samynaguib.com

الحلقة القومية حول: [1]

دور إستثمارات التأمينات الإجتماعية
فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة
المنعقده بالخرطوم نوفمبر ٢٠١٦

ورقة عمل عن:

دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية
فى
خلق فرص عمل جديدة
ومحاربة البطالة

- تمهيـــــــــد.
- دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة من خلال إستهداف التشغيل الكامل وتمويل ودعم التعاونيات والمشروعات كثيفة العمالة.
- دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة من خلال التأهيل المهنى والحرفى وتنمية مهارات العاملين وقدراتهم على التكسب.

إعداد

أ.د. سامى نجيب

خبير تأمين إستشارى ومحكم
أستاذ التأمين بجامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
إستشارى التأمين بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية

---

(١) الجهة المعنية بالتنفيذ:
المركز العربى للتأمينات الاجتماعية – إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل – منظمة العمل العربية **بالتعاون مع الجهاز الإستثمارى للضمان الإجتماعى بجمهورية السودان.**

تمهيد

آن الآوان للإعتراف بأن توفير فرص العمل اللائق أساس لبناء القدرات البشرية، وأن تأمين التشغيل الكامل لجميع القوى العاملة يتعين أن يكون هدفا إجتماعيا، إتفاقاً وإعتبارات العدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية وتحقيقاً للتنمية الإقتصادية المستدامة.[1]

ولاشك فى إدراك المهتمين بقضايا العمل والتأمينات الإجتماعية بأهمية العمل كقيمة إجتماعية أساسية تتحقق من خلاله كرامة الإنسان وتستقر وتنمو وتتماسك الأسر ومختلف الكيانات المجتمعية.

وهكذا فإن الإهتمام بالعمل (اللائق) **يعنى الإهتمام بحياة كريمة وآمنة للإنسان ومن هنا تستهدف مختلف تدابير الحماية الإجتماعية تمكين العاملين من سبل المعيشة المجزية من خلال تدعيم قدرة العامل المهنية والحرفية على التكسب** (سواء من خلال العمل لحساب نفسه (العمل المستقل) أو من خلال العمل لحساب الغير (العمل التابع) **فى إطار تنظيمات مجتمعية ونقابية عمالية تحمى وتضمن حقوق العمل وفقاً لمبادئ التشاور والتوافق، والمفاوضات الجماعية، ويتلازم مع ذلك ضمان تعويضات التعطل وإتاحة فرص العمل وتوفير المعاشات التقاعدية المناسبة، والرعاية الصحية الشاملة.**

وفى هذا كله تبدو وتتأكد أهمية دور إستثمارات أموال التأمينات الإجتماعية فى دعم وتوفير فرص العمل اللائق [2] **التى تكفل الحفاظ على كرامة العمل والعامل، وتوفير الخدمات الإجتماعية من خلال رؤية شاملة للتنمية المستدامة ، تستهدف التشغيل الكامل، والحماية الإجتماعية الشاملة لجميع القوى العاملة وجميع قطاعات المجتمع.**

ولبيان مدى وضرورة وأهمية دور وأوجه إستثمارات أموال التأمينات فى توفير فرص العمل ومحاربة البطالة تؤكد الإحصاءات الدولية أن نصف عمال العالم يزاولون أعمال غير مستقرة (خارج حماية قانون العمل وخارج نطاق الحماية الإجتماعية). **وبإدراك الأزمات والتقلبات الإقتصادية نلمس لجوء أصحاب العمل، إلى الإعتماد أكثر فأكثر على العاملين لبعض الوقت وبعقود محددة المدة.**

---

(١) مع إدراك أن فرصة الحصول على العمل اللائق أصبحت هدفاً صعب المنال فى ظل العولمة وما تستلزمه من مقومات تعليمية وصحية يتعين توافرها لتمكين القوى العاملة.

(٢) يؤدى الإفتقار إلى العمل اللائق إلى عواقب تفوق خسارة الدخل. فالضغوط الناتجة من موجات التسريح والبطالة قد تؤدى إلى خفض متوسط العمرالمتوقع، نتيجة لما تسببه من أزمات صحية. وتؤدى موجات البطالةً أيضا إلى ارتفاع معدلات الكآبة.

وبالتطلع للآفاق المستقبلية نلاحظ تأثر الأطفال (خاصة فى الدول النامية)، **بتعدد وتنامى الإنعكاسات السلبية للظروف والأحوال الإقتصادية بما يؤدى لتراجع معدل الإلتحاق بالمدارس وإرتفاع معدلات عدم إستكمال الأطفال مراحل التعليم الأساسية** وبالتالى تتضاءل الفرص المتاحة لهم للتخلص من الفقر فى المستقبل**.**

وهكذا يتأكد دور السياسة الإستثمارية لنظم التأمينات الإجتماعية فى تمويل المشروعات الإقتصادية (الحقيقية والقوية، الكبيرة منها والصغيرة) **ذات المردود الإجتماعى ومن أهم صورها دعم التعاونيات والمشروعات كثيفة العمال إستهدافاً لتوفير فرص العمل.**

ويتلازم مع دعم وتمويل التعاونيات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كثيفة العماله إهتمام إستثمارات التأمينات الإجتماعية بالتدابير والمؤسسات التعليمية والتدريبية التى تستهدف التعليم الفنى والتأهيل المهنى والحرفى لكل من الأعمال التقليدية وتلك المستحدثة التى تصاحب التطور التكنولوجى المتجدد فى عالم فتحت فيه الحدود بين الدول أمام تنقل القوى العاملة والسلع والخدمات.

وفى تلك المجالات تتحدد أولويات أوجه الإستثمار (على مستوى نوعية المشروعات وعلى مستوى برامج تحسين خصائص القوى العاملة) **بدءاً بالقطاعات الأكثر إحتياجاً ونعنى بذلك قطاعات النشاط الزراعى والريفى بوجه عام حيث تنخفض مستويات الخدمات الإجتماعية وتتزايد معدلات الخصوبة.**

وفى الإطار عاليه تدور نقاط المناقشة حول دور إستثمارات التأمينات الإجتماعية فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة بمراعاة إنتقالنا من عالم إقتصاديات السكون إلى ما نسميه بعالم إقتصاديات الحركة والمتغيرات السريعة والمتلاحقة على النحو التالى:

أولاً : من خلال إستهداف التشغيل الكامل ودعم وتمويل التعاونيات ومحاربة البطالة.

ثانياً : من خلال التأهيل المهنى والحرفى وتنمية مهارات القوى العاملة وقدرتها على التكسب.

دور
إستثمارات التأمينات الاجتماعية
فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة
من خلال
إستهداف التشغيل الكامل وتمويل ودعم التعاونيات والمشروعات كثيفة العمالة

١* دعم الإستثمارات للتشغيل الكامل يتفق وأهداف التأمينات الإجتماعية.

٢* الأهمية النسبية للعاملين بالريف (بالزراعة) **مع تواضع مستويات الحماية الإجتماعية بما يستلزم تشجيع ودعم المنشآت الصغيرة والتعاونيات الزراعية.**

١
دعم الإستثمارات للتشغيل الكامل يتفق وأهداف التأمينات الإجتماعية

يتيح التشغيل الكامل الوسيلة الفعالة لإمتداد وتفعيل نظم التأمينات الإجتماعية كحق أساسى للجميع، وكركن رئيسى من أركان الخدمات الإجتماعية الأساسية ذات المردود الإجتماعى للقوى العاملة للحد من الفقر والبطالة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية السلبية على الفرد وعلى الإنتاج (وتراجع الإيرادات الضريبية)**.**[١]

ومع تحقيق التشغيل الكامل وتوفير فرص العمل (اللائق) **يتحقق الإستقرار الإجتماعى، وتتأكد قدرة الإنسان على التغيير وتتداعى نتيجة لذلك العديد من الآثار الإيجابية الإقتصادية والإجتماعية على مستوى الأسرة والمجتمع، ويتحقق الإستقرار النفسى ويحل الإطمئنان محل القلق وعدم الإطمئنان على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة.**

ومع تأكيد دور إستثمارات التأمينات الإجتماعية فى مجال تحقيق التشغيل الكامل وتوفير فرص العمل (وإستعادة المتعطلين لفرص العمل من خلال برامج للتشغيل المؤقت، أو بتزويدهم بالمهارات اللازمة لإيجاد فرص عمل بديلة)**.**

وفى مجال تحقيق التشغيل الكامل فى الدول النامية يتعين توجيه أولوية للإستثمار فى التصنيع الزراعى وفى البنية التحتية، والتعليم والتدريب وتأمين سبل المعيشة للقوى العاملة فى الأنشطة التقليدية وغير النظامية (فى الأجل القصير)**.**

ومن أوجه الدعم الإستثمارى للتشغيل تتلازم برامج القروض للمشروعات الزراعية الصغرى، مع الدعم المالى لمشروعات التكنولوجيا الحديثة والمبادرات الإجتماعية لتعاونيات المزارعين بإستهداف تحسين الإنتاجية ورفع دخول صغار المنتجين العاملين لحساب أنفسهم مع ضمان معاشات التقاعد لكبار السن (بشروط تيسيرية)**.**

ويمتد إهتمام برامج خلق فرص العمل بتأمين التشغيل الدائم فى فترات الركود، وقد تشمل المراحل الأولى من التنمية تشغيل العاملين بعقود مؤقتة أو أجور منخفضة مع العمل تدريجياً للإنتقال إلى الأعمال المنتظمة ذات الأجر الملائم.

---

(١) ومن هنا لا بد من زيادة الإنفاق العام على تعويضات البطالة للحد من إنعكاساتها السلبية على صحة الإنسان النفسية والجسدية، وعلى نوعية الحياة وعلى مستوى تعليم الأطفال. وترتبط البطالة أيضا بإرتفاع معدلات الجريمة والإنتحار والعنف وإستخدام المخدرات وغيرها من المشاكل الإجتماعية.

وهكذا يتدرج تحقيق الحماية الإجتماعية على مراحل تبدأ بإستهداف تخفيض الفقر ودعم الدخول المنخفضة في الأجل القصير (كتقصير ساعات العمل للحفاظ على فرص العمل، أو الدعم المالى العاجل)؛ **مع إستهداف إمتداد ذلك فى الأجل الطويل إلى الأجيال القادمة** (بالإستثمار فى التعليم وتغيير الممارسات الزراعيةّ للتكيف مع تغير المناخ) **... ومن الأجدر التفكير فى سياسات مزدوجة الهدف** (فى الأجلين القصير والطويل) **بحيث نعمل على تخفيف من أثر الأزمات، وحدتها وفى ذات الوقت نهتم بالتأمين ضد البطالة، وبرامج التقاعد، وتحسين شروط العمل** (كقوانين الحد الأدنى للأجور) **أو معايير الصحة والسلامة.**

وقد إستقر مبدأ الجمع بين سياسات وبرامج التنمية الإقتصادية مع سياسات وبرامج الحماية الإجتماعية سبيلاً للنهوض بالأنشطة الصناعية (إلى جانب الأنشطة الزراعية) **إلى جانب ترشيد وتخفيض معدلات الخصوبة بما يؤدى إلى توليد فرص عمل جديدة من خلال تلازم السياسات الصناعية الإستباقية والسياسات الإجتماعية الكلية بإستهداف ضمان حد أدنى من التعليم والرعاية الصحية وإمتداد الخدمات لتشمل التحويلات النقدية ووسائل الحد من الفقر.**

ومن هنا وإنطلاقاً من طبيعة نظام التأمين الإجتماعى وإجباريته يراعى فى إستثمار أمواله فضلاً عن المبادئ الثلاث التقليدية لسياسات الإستثمار عامة والتى تتمثل فى الضمان والربحية والسيولة **إستهداف المصالح الإقتصادية والإجتماعية المباشرة لمجموع المؤمن عليهم** الذين إمتدت وتمتد إليهم مزايا النظام **خاصة تلك ذات المردود التأمينى الإيجابى على خطرى التعطل والمرض من خلال خلق فرص العمل الجديدة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ذات العمالة الكثيفة ومن خلال تنمية مهارات العاملين وقدراتهم على التكسب والتمكن من المهن والوظائف الجديدة** فى عصر الإبتكارات وثورة الإتصالات والمشروعات متعددة الجنسية **ودعم الحرف والعمل المستقل.**

. . .

ونظراً لضخامة الاحتياطيات التى تتراكم فى ظل أسلوب التمويل الكامل لنظم المعاشات الفئوية (للعاملين) **فإن من الضرورى هنا أن يتم التنسيق بين سياسة إستثمار إحتياطيات التأمين والسياسة الإقتصادية العامة وعلى أن توفر السلطات العامة ضمانات خاصة للإستثمارات ذات السمات الإجتماعية والإقتصادية** (إذ من الضرورى عدم الإخلال بشرطى الضمان والعائد).

ونتناول فيما يلى أهم أوجه الإستثمارات التى تعود بالفائدة على العمال ولا تخل بشرطى الضمان والعائد:

١- الإستثمار فى المشروعات الإنتاجية المدروسة والناجحة **بما يحقق إلى جانب العائد المناسب والمضمون فرص عمالة جديدة ومتسعة للعمال .. والإستثمار فى**

الجمعيات التعاونية لبناء المساكن للعمال يحقق فائدة مباشرة للمؤمن عليهم .. بل أن الإستثمار فى إقامة مبان ومكاتب نموذجية للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ذاتها يحقق **فائدة مباشرة للمؤمن عليهم ويعطى عائدا قد يتجاوز المعدل المفترض فى الحسابات الإكتوارية** (والذى يقل عادة عن المعدل السائد بالسوق)**.**

ولاشك أن إستهداف الإستثمارات للمشروعات التى تتفق ومصالح العاملين يعتبر حافزاً فعالاً يؤدى لزيادة حرصهم على النظام ونجاحه فيتمسكون به وتزداد رغبتهم فى الإنتماء اليه.

٢- تشمل مجالات الإستثمار الإجتماعى المستشفيات والمراكز الطبية لتطوير (المستوى الصحى) **ومختلف المشروعات التى تستهدف لرفع المستوى المعيشى وزيادة الانتاج ومنع البطالة وتخطيط المدن وإنشاء المدارس وحل مشاكل الاسكان وما الى ذلك من الأغراض المماثلة ... وبوجه عام يتعين التنسيق بين مساهمة إحتياطيات التأمينات الاجتماعية فى تلك المجالات وبين السياسة الاقتصادية والمالية بالدولة** مما يؤدى الى التقدم الاقتصادى للجماعه كلها .

هذا ومن المفترض أن تحقيق الاستثمارات لاهداف نظم التأمينات الاجتماعية يستلزم مشاركة ادارة هذه النظم فى توجيه الاموال المستثمره واذا كان من الضرورى مساهمة أموال التأمينات الاجتماعية فى خطة التنمية الاقتصادية فان ذلك يجب ألا يحول بين هيئات التأمين الاجتماعى وبين ممارستها لاستقلالها فى إدارة توجيه أموالها المستثمره.

هكذا نخلص إلى أن الوظيفة الإستثمارية للتأمينات الإجتماعية لا تقل بحال عن وظيفتها التأمينية.

٣- بمراعاة دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يتعين إستهداف المشروعات ذات الكثافة العمالية الأكبر سعيا نحو التشغيل الكامل (وتخفيض معدل البطالة) **مع دعم وتعظيم إنتاجية القوى العاملة** كما وكيفا **من خلال توسيع أدوات الإنتاج وعائد التشغيل.**

وبقدر حدة معدلات التعطل بالعديد من الدول العربية نلمس تعاظم الإهتمام بالمشروعات متناهية الصغر وفقاً لمختلف مجالات التمويل متناهى الصغر (الإنتاجية والخدمية والتجارية المولده للدخل) **بمراعاة تحديد شروط وقواعد وإجراءات الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر ومراعاة القواعد والمعايير التى تنظم ممارسة هذا النشاط** (بإستهداف دعم العاملين فى هذا المجال سواء بإعتبارهم من أصحاب الأعمال أو بإعتبارهم من العاملين لدى أنفسهم)**.**

٢

الأهمية النسبية للعاملين بالريف (بالزراعة) مع تواضع مستويات الحماية الإجتماعية بما يستلزم تشجيع ودعم المنشآت الصغيرة والتعاونيات الزراعية

أولاً : الأهمية النسبية للعاملين بالريف (بالزراعة والصيد والغابات) **مع تواضع مستويات الحماية الإجتماعية:**

يدور متوسط نسبة العاملين بالريف حول ٤٠% من السكان الناشطين إقتصاديا فى العالم (وفقاً للوضع ٢٠١١) **وفى الريف يتمثل النشاط الرئيسى للقوى العاملة فى أعمال الزراعة** وصيد الأسماك، وإستغلال الغابات والصيد وجمع الموارد الطبيعية **... ورغم إرتفاع نسبة سكان الريف فإن مستويات الحماية الإجتماعية بالريف غالباً ما تكون أقل بدرجة ملحوظة عن مستوياتها فى الحضر مع ملاحظة أن حوالى ثلثى العاملين بالريف من ذوى التنمية البشرية المنخفضة.**(١)

وإذ يعتمد العمل فى المناطق الريفية على الموارد الطبيعية كمصدر للدخل وحيث تعتبر حرفة الزراعة والرعى المصدر الرئيسى لدخل معظم المقيمين بالمناطق الريفية فإن من **الضرورى السعى نحو رفع دخول سكان الريف من خلال تنمية مساحة وإنتاجية الأراضى الزراعية لتتوافق مع معدلات تزايد السكان بالريف بمراعاة الحد من تصحر وتدهور الأراضى الذى يهدد المساحة الصالحة للزراعة وإنتاجيتها.**

ثانياً : دعم إستثمارات التأمينات الإجتماعية لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتعاونيات:

شهدت المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة لإهتمام الدول بتشجيعها وتقديم الحوافز لإنشائها لمواجهة إرتفاع معدلات البطالة بين العاملين خاصة بالريف مع صعوبة توافر فرص العمل التقليدية بالمدن وإشتداد المنافسة فى إقتصاد يتعولم بسرعة فائقة **وإتساع دائرة العاملين بالقطاع غير المنظم والمشتغلون لحسابهم الخاص بالقطاع الزراعى الذى بالأيدى العاملة العائلية** (أو عددا محدودا من العمال)**. ولا يتوافر لتلك الفئات الموارد المالية الكافية لإستخدام التقنيات الزراعية الحديثة وبالتالى تتسم الإنتاجية الزراعية بضعفها وبدخول غير المستقرة وغير**

---

(١) تتجاوز نسبة سكان الريف فى العديد من الدول العربية النسبة المشار إليها فتصل فى اليمن إلى٧٤%، وتبلغ فى الصومال٦٤%، والسودان٥٩%، ومصر٥٧%، وبوجه عام يحتل قطاع الزراعة الأهمية الأولى لبلدان (السودان والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن)، ويشكل المرتبة الثانية فى (سوريا والجزائر والعراق) والمرتبة الثالثة فى (فلسطين وتونس) ... ومن الأهمية هنا ملاحظة تناقص نسبة القوى العاملة فى قطاع الزراعة بسبب قلة دخله وتنامى الرغبة للهجرة نحو المدن بحثا عن مستوى أفضل للمعيشة أكثر جاذبية من دخول المهن الزراعية، وما زالت هناك مساحات زراعية شاسعة وجاذبة ولها مستقبل مشرق إذا ما توفرت الإمكانيات والموارد الازمة لإستغلالها.

المؤمنة. ولا يتوافر بالنسبة لها ما يكفى من مؤسسات الإقراض وهياكل التمويل وفى غالب الأحيان لا تمتد إليها التشريعات التى تضعها الدولة فى المجال الإقتصادى بما فى ذلك تشريعات العمل.

ومع إنتشار العمل العرضى والعمل جزئياً لبعض الوقت والعمل الموسمى تكون فرص العمل غير ثابتة وترتكز علاقات العمل - عند تواجدها- **على العمل العرضى وصلة القرابة مع صاحب** أو مالك الوحدة، **وهى بذلك لا توفر عقود عمل للعاملين بها ولا تهتم بحمايتهم من المخاطر المهنية ولا تسعى إلى تغطيتهم إجتماعيا.**

ومع تعدد نشاط الزراعة (والتربية الحيوانية والرعى) **التى يمارسها العاملون فى القطاع الزراعى** (سواء من يعملون بأجر أو من يعملون لحسابهم الخاص) **تتماثل المشروعات الزراعية من حيث تميزها بكونها وحدات صغيره جدا** (متناهية الصغر) **وتتدنى الخدمات الإجتماعية ومع تواضع ظروف وطبيعة** (وموسمية) **التشغيل فى مجالات الزراعة والرعى** (والصيد والغابات) **تتزايد الحاجة إلى تحسين مستويات تدابير الحماية الإجتماعية للمقيمين فى الريف.**

وبمراعاة الآثار الإقتصادية السلبية للعولمة على المشتغلين بالريف (وبالزراعة) **فإن من الضرورى والمفيد إهتمام مختلف الدول العربية بدعم الدور الإستثمارى لأموال التأمينات الإجتماعية فى مجال تشجيع وتنمية المنشآت الزراعية ودعم تمويل مشروعات التصنيع الزراعى .**

وبمراعاة الأحوال والظروف الإقتصادية على مستوى العديد من الدول تتأكد أولوية تحقيق نمط من النمو أكثر توازنا وتحقيقا للعدالة الإجتماعية بإدراك الدور الملموس لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى النمو الإقتصادى وفى خلق فرص عمل جديدة بإستهداف التشغيل الكامل للقوى العاملة (لمواجهة تحديات رفع الإنتاجية وتحسين نوعية العمالة) **فى قطاع الزراعة** (بإعتباره أبرز مصدر للعمالة بالنسبة إلى شرائح واسعة من العمال). **إدراكاً للدور المتزايد للإستثمارات الزراعية** (والصناعات الغذائية والمنشآت الريفية) **فى مجال التشغيل حيث يصاحب التضخم إرتفاعا فى الطلب على الغذاء والمنتجات الغذائية الأخرى ذات الصلة.**

وفى مجال بيان أوجه الإستثمار الزراعى فإنها تشمل كل من الأنماط التقليدية والجديدة على النحو التالى:

- مشروعات التشغيل فى مجالات النشاط التقليدية المتطورة تكنولوجيا (الزراعات الحديثة. التهجين والثروة الحيوانية. التصنيع الزراعى).

- مشروعات التأهيل المتطور والمستمر لمزاولة النشاط فى المجالات التى تستحدثها ثورة الإتصالات والعولمة والكيانات الجديدة الناشئة وفقاً لها (اللوجستيات. الصناعات التكنولوجية لوسائل الإتصال الحديثة. التجارة الدولية لتبادل السلع والخدمات عبر الحدود . الشركات متعددة الجنسية عابرة القارات).

- **مشروعات دعم التعاونيات والمشروعات الصغيرة** (إلى جانب دعم المشروعات بالغة الصغر) **فى مجال التأهيل والتدريب وتنمية مهارات العاملين.**

وفى بيان مدى وأهمية الإستثمارات الزراعية تؤكد الإحصاءات السكانية الحديثة أن أغلب الفقراء يعيشون فى المناطق الريفية حيث يزاولون النشاط الزراعى وهو نشاط موسمى بطبيعته **وغالباً ما لا تمتد إلى العاملين به تشريعات العمل والتأمينات الإجتماعية** (رغم شدة الإحتياج لتلك الحقوق بمراعاة الإنخفاض النسبى لدخولهم). **ومن هنا تأتى التوصية بأهمية تكامل جهود الهيئات والمنظمات المجتمعية فى تنمية وتحسين مهارات وقدرات العاملين الزراعيين** لزيادة إنتاجيتهم ودخولهم وتوجيههم لنشاط تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية [١] (مصدرا مهما للعمالة يحتاج إلى خدمات التعليم والتدريب المهنى).

ثالثا : بالنسبة إلى الإستثمارات لدعم تعاونيات الفلاحين والعاملين لدى أنفسهم[٢]:

تعددت الجمعيات التعاونية التى تعمل على مستوى الحرف والطوائف وعلى مستوى المهن. وتتمتع بكيان قانونى مستقل وبالشخصية الإعتبارية وتحصل على التشجيع والمساعدات المالية من الدولة.

وقد يمتد النشاط التعاونى إلى الأنشطة المالية الإدخارية والتأمينية التى تقوم الدولة بدعمها (كوسيلة وقائية لتدارك المخاطر التى تواجه المواطنين) **وصيانة الأموال المدخرة وإستثمارها لأجل إشباع الحاجات الإنسانية للمدخرين.** [٣]

---

(١) تتزايد الأهمية الإقتصادية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبمراعاة حاجاتها المتزايده لخدمات البنوك فى مجال توفير الإئتمان وحيث لا تتوافر ضمانات لقروض المشروعات الصغيرة لدى أغلب البنوك (تعتبر ضمانات القروض أهم ما يحتاجه أى بنك).

(٢) يمثل الفلاحون أهم فئه يعمل بالقطاع الزراعى وعادة ما تشمل العاملين بصفة مستقلة وفردية. وتساعدهم عادة يد عاملة عائلية متكونة من الزوجة أو الأطفال، ويشكون عادة من صعوبات الوفاء بتعهداتهم تجاه الجمعيات الزراعية التى تزودهم بالأسمدة والكيماويات، وترتكز أنشطتهم غالباً على مساحات. وقد يعمد بعضهم على العمل بمحل سكنهم.

وفى الوسط الريفى، يتواجد العاملين لحسابهم الخاص غالبا بالقطاع الزراعى فى صيغة فلاحين صغار، يزاولون نشاط يدر دخلا ضعيفا كزراعة البقول والخضر أو تربية عدد محدود من المواشى. كما ينشط غالبهم فى مستغلات زراعية وضعياتها العقارية غير مسوية تفتقر إلى عقود تثبت ملكيتهم لهذه الأراضى. وفى العديد من البلدان النامية فإن هذه الأراضى هى فى الحقيقة مساحات صغيرة الحجم ذات إنتاجية ضعيفة.

(٣) إتسع دورنظم التوفير وإتسع مجال مؤسساتها وضمان الدولة لأموالها ووجدت مؤسسات كبيرة مصانة ومضمونة ومراقبة من قبل الدولة تقوم بحفظ الأموال وإستثمارها على أسس وقواعد إقتصادية تحقق أعلى عائد للأفراد وللمجتمع على السواء كما إمتد ذلك إلى تأسيس بنوك الودائع ثم صناديق التوفير.
ولتسهيل وتشجيع الإدخار المخصص لمجابهة المخاطر والحاجات الطارئة لمحدودى الدخل تؤسس الدول صناديق توفير تابعة لهيئات أو مصالح البريد والبرق تقوم بقبول الودائع النقدية من الأفراد وتحفظها لهم وتدفع إليهم الفوائد (وقد أدخل هذا النظام أولا فى انجلترا عام ١٨٦٣ "the postal saving System" بتأسيس صناديق التوفير فى البريد "Post office saving Bank" لتشجيع الأفراد على الإدخار والإقتصاد).

ولاشك أن لنظام التوفير الفردى أو الجماعى فوائد إجتماعية وإقتصادية عديدة فى مجال تأمين العيش، وفى مجال الإستثمار الإقتصادى على أن يكون الغرض من الإدخار إشباع إحتياجات إجتماعية أو الإستثمار بما يحقق المصلحة الإجتماعية والإقتصادية العامة.

وفى مجال إستخلاص التدابير لمواجهة مشكلة إرتفاع نسبة وشدة الفقر على المستوى العربى **يتعين الإهتمام بتحديث الزراعة ودعم خدمات الضمان الإجتماعى للعاملين بالزراعة مع دعم التعاونيات فى النشاط الزراعى والتى أسفرت الخبرة عن كونها من أهم الحلول لمواجهة مشاكل الفئات محدودة الدخل فى المجتمعات الفقيرة والتى تعمل على إعادة توزيع الدخول** لصالح الطبقات الضعيفة فى المجتمع **مما يستلزم دعم تلك التعاونيات** (وتأخذ حكمها الجمعيات الزراعية) **خاصة من حيث** دعم الإئتمان بالعمل على وجود آلية تمويلية متخصصة للتعاونيات (بنوك أو صناديق تمويل) **.. ويتعين هنا إدراك دور وأهمية تحقيق تنمية متوازنة أقليميا** تقوم على تجميع الجهود الصغيرة والأموال القليلة فى كيان تعاونى كبير يقوم على إستخدام هذه الجهود والأموال **فى تحقيق مزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم برغم ضألة المشاركات، ومن ثم لا يقف ضعف الإدخار عائقا أمام التعاونيات.**

رابعاً : دعم برامج الخدمات الإجتماعية (التعليمية والصحية) للعاملين بالزراعة:

تشير الخبرة الدولية إلى إرتباط النجاح فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالإعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية للدولة والإهتمام بالمجالات التى تحقق لها مزايا نسبية معينة ... وإعطاء الأولوية لبرامج التنمية التى تستهدف الإستثمار فى الصحة والتعليم وتستحدث برامج للتشغيل فى المناطق الريفية مع الإسراع فى دعم الخدمات الإجتماعية الأساسية بإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

ولنا هنا الإهتمام بمتابعة الإلتزام بالتوصيات والإتفاقيات الدولية والعربية المهتمة بالعاملين بالنشاط الزراعى **وعلى الأخص:**

١- توصيتى الوقاية من البطالة والحماية من الشيخوخة والعجز والوفاة فى الزراعة (التوصيات ١١ و١٧ الصادرتين فى الدورة الثالثة للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المنعقدة فى ١٩٢١/١٠/٢٥**).** [١]

---

(١) ففى مجال تدابير الوقاية من البطالة أشار المؤتمر إلى أن للبطالة فى الزراعة طبيعة خاصة **تستلزم التوصية بقيام كل عضو فى منظمة العمل الدولية ببحث التدابير التى تناسب الظروف الإقتصادية، والزراعية لبلده للوقاية من البطالة، أو الحد منها، بين عمال الزراعة وأن يدرس على الأخص** الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة لزراعة الأراضى الغير مزروعة وتشجيع الأخذ بنظم أفضل فى الزراعة، وإستخدام الأرض وتوفير التيسيرات لإستصلاح الأراضى، وتعميرها وتشجيع تكوين جمعيات تعاونية للعمال الزراعيين ودعمها مالياً.

وفى مجال التعامل مع أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة تمت التوصية بإمتداد نظم التأمينات الإجتماعية فى هذا المجال إلى المشتغلين فى الزراعة، بذات الشروط السارية على العمال المشتغلين فى أعمال صناعية، وتجارية.

٢- إتفاقيات تأكيد الحماية التأمينية لعمال الزراعة الصادرة فى الدورتين العاشرة (بتاريخ ١٩٢٧/١٠/٢٥) **والسابعة عشر** (بتاريخ ١٩٣٣/٦/٨) **على النحو التالى:**

- **إتفاقية بشأن التعويض عن إصابات العمل فى الزراعة** (الإتفاقية ١٢ لعام ١٩٢١)**.**[١]
- **إتفاقية بشأن التأمين من المرض لعمال الزراعة** (الإتفاقية ٢٥ لسنة ١٩٢٧)**.**[٢]
- **إتفاقية بشأن التأمين الإجبارى من العجز للأشخاص المشتغلين فى المشروعات الزراعية وإتفاقية تأمين العجز لعمال الزراعة** (لعام ١٩٣٣)**.**[٣]

---

(١) صدرت هذه الإتفاقية عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، فى دورته الثالثة المنعقدة فى جنيف فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ مقررا الأخذ ببعض المقترحات فى صورة إتفاقية دولية، يطلق عليها "إتفاقية التعويض عن إصابة العمل فى الزراعة عام تنص على تعهد كل عضو من أعضاء منظمة العمل الدولية يصدق على الإتفاقية بأن يعمم على جميع عمال الزراعة لمشتغلين لقاء أجر الإستفادة بالقوانين واللوائح السارية لديه والخاصة بتعويض ضحايا الإصابات الناشئة بسبب العمل أو فى أثناء تأديته.

(٢) فى ٢٥ مايو ١٩٢٧ صدرت "إتفاقية التأمين من المرض لعمال الزراعة لعام ١٩٢٧" (الإتفاقية ٢٥ لسنة ١٩٢٧)، بالإجراءات اللازمة لإنشاء نظام للتأمين الإجبارى من المرض للعمال الزراعيين، اليدويين وغير اليدويين، تحت التمرين بالمنشئات الزراعية وأنه يجوز عند الضرورة إستثناء الأعمال المؤقتة والعرضية والعاملين بأجور غير نقدية والعاملين فى منازلهم وأفراد أسرة صاحب العمل.

وقد تم النص على توفير الرعاية الطبية المجانية من طبيب مؤهل وإمتداد المزايا إلى توفير الأدوية ووسائل وأجهزة العلاج الملائمة للعاملين مع جواز توفير المزايا الطبية بشروط لأفراد أسرة المؤمن عليه الذين يعولهم ويشاركونه معيشة واحد.

(٣) فى ٨ يونيو سنة ١٩٣٣ أصدر المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية فى دورته ١٧ "إتفاقية التأمين من العجز (الزراعة) سنة ١٩٣٣" التى إهتمت ودعم إنشاء نظام للتأمين الإجبارى من العجز على العمال اليدويين وغير اليدويين ويتضمن الصبية تحت التمرين المشتغلين فى المشروعات الزراعية مع جواز النص عند الضرورة مع ذات الإستثناءات المشار إليها بإتفاقية المرض.

وقد نصت الإتفاقية على توفير معاشات العجز لغير القادر على كسب أجر مناسب وأن يتم فى حالة وفاة العاجز توفير معاشات للأرامل والأيتام دون أى شرط يتعلق بالسن أو العجز.

ويكون المعاش- سواء إعتمد على مدة الإشتراك فى التأمين أو لم يعتمد إما مبلغا محددا أو نسبة مئوية من الأجر الذى يحسب المعاش على أساسه.

ويجب أن لا تقل قيمة المعاش عن مبلغ يكفى، إذا ما أضيف إلى مصادر الدخل الأخرى للطالب غير الجزء المعفى منه، لمواجهة الإحتياجات الضرورية لصاحب المعاش.

دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية
فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة
من خلال
التأهيل المهنى والحرفى وتنمية مهارات العاملين
وقدراتهم على التكسب

١* **ثورة فى أسواق العمل : تراجع فرص العمل للوظائف التقليدية مع نمو مستمر فى فرص عمل متجددة لوظائف حديثة** دائمة التطور **وآفاق متعددة لفرص العمل للمشتغلين لدى أنفسهم وذوى المهارات المهنية والحرفية** التى تستلزمها التغيرات التكنولوجية المتسارعة.

٢* **توجيه الإستثمارات نحو تأمين بيئة وظروف العمل** للعمالة غير المنتظمة وللعاملين بالنشاط الزراعى (والحيوانى) وللمهاجرين.

٣* **توجيه الإستثمارات نحو تنمية القدرة على التكسب والتأهيل المهنى والحرفى المستمر والمتجدد لفرص العمل الحديثة** (للوظائف الحديثة) **وللعاملين لدى أنفسهم.**

٤* **فى تلازم تأمين البطالة والتأمينات المؤقتة** (تأمينات المرض وإصابات العمل والعجز والوفاة) **مع التأهيل المهنى والحرفى.**

٥* **توجيه الإستثمارات نحو تحسين الخصائص السكانية وإستدامة التنمية المتوازنة** من خلال دعم وتنمية خدمات التعليم والرعاية الصحية.

٦* **إطار جديد لعلاقات العمل** (تأثرا بالتغيرات الإقتصادية والمبادئ الدولية).

١

ثورة فى أسواق العمل

تراجع فرص العمل للوظائف التقليدية

مع نمو مستمر فى فرص عمل متجددة لوظائف حديثة دائمة التطور

وآفاق متعددة لفرص العمل للمشتغلين لدى أنفسهم وذوى المهارات المهنية والحرفية

التى تستلزمها التغيرات التكنولوجية المتسارعة

كشفت ثورة الإتصالات والتغيرات التكنولوجية المتسارعة عن تنامى وتجدد المجالات المستقبلية للتشغيل الكامل مع فتح الحدود والحواجز أمام تنقل السلع والخدمات والأيدى العاملة لتتجاوز فرص العمل الوظائف التقليدية التى تراجعت **أمام النمو المتسارع لوظائف حديثة** تنشأ وتتطور مع تطور التقنيات الحديثة والتغيرات التكنولوجية المستمرة وما تستلزمه من مهارات مهنية وحرفيه متجددة.

ومن هنا نفهم من دراسة أسواق العمل كيف إمتد مفهوم العمل (بالدراسات الدولية الحديثة عن التنمية ومشاكل التعطل بأسواق العمل) **إلى مفهوم أوسع يتجاوز العمل لدى الغير ولحسابه** (العمل التابع) **ليمتد إلى الأعمال المهنية والحرفية ليشمل العاملين لدى أنفسهم** (العمل المستقل).

وقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ (الصادر عن مكتب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى) **أهمية تفهم الإنعكاسات الإقتصادية للعمل سواء بالنسبة للعاملين** بإعتباره وسيلة لتمكينهم من كسب رزقهم والعيش فى أمان إقتصادى، **أو بالنسبة للمجتمع بوجه عام** بإعتباره سبيلاً لتحقيق النمو الإقتصادى العادل، والحد من الفقر، وتعميم المساواة بين الجنسين، **ومن العمل يستمد الأفراد القدرة على المشاركة الكاملة فى المجتمع، بحس من الكرامة والقيمة الذاتية.**

وفى قضايا العمل والتشغيل يتم تعزيز التنمية البشرية فى ظل تغيرات متسارعة وتحديات كبرى تستلزم مفهوم واسع للعمل، لا يقتصر على الوظيفة، بل يتجاوزها إلى العمل المستقل ومن هنا يراعى الآتى :

١- **يسهم العمل فى تعزيز التنمية البشرية من خلال التوسع فى السياسات التى تستهدف العمل المنتج، وتنمى مهارات العاملين وطاقاتهم، وتصون حقوقهم وسلامتهم ورفاههم.**

٢- **تأكيد أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم، وبالتنمية البشرية تتسع خياراته.**

٣- لا يقتصرالهدف الحقيقى للتنمية على الجانب الإقتصادى بل يمتد إلى تنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته وتمكينه من إختيار فرص العمل الملائمة لضمان حياة كريمة.

٤- فى التنمية البشرية لا يقتصر مفهوم العمل التابع الذى يؤدى لحساب الغير مقابل أجر وإنما ليتسع ليشمل العمل المستقل الذى يؤديه العاملون لدى أنفسهم.

٥- الصلة بين العمل والتنمية البشرية هى صلة ترابط وتفاعل تستهدف فيها التنمية البشرية حياة مديدة وصحية (تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة)، **والقدرة على إكتساب المعرفة** (تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة)؛ **والقدرة على تحقيق مستوى معيشى لائق** (تقاس بنصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى)**.**

وهكذا نفهم أن الشباب هم أكثر الأفراد تفهماً وإتصالاً بالعالم الجديد وتقنياته حيث عاصر منذ الصغر التكنولوجيات الرقمية والتكنولوجيات المتقدمة للمعلومات والإتصالات التى تخترق جميع مناحى الحياة **وترعرع وسط شيوع مفاهيم جديدة مثل الإتسام بالمرونة، والقدرة على التكيف وإكتساب المهارات الجديدة** (التى تتطلبها البيئة التنافسية) **والتأهل لفرص عمل جديدة والإشتغال بوظائف خدمية متجددة.**

ومن خلال دراستنا لأسواق العمل المعاصرة تتكشف لنا كيف أدت ثورة الإتصالات إلى تنقل السلع والخدمات والأيدى العاملة بين الدول دون حواجز وكيف تعددت التقنيات والتغيرات التكنولوجية ورغم ذلك فمازالت هياكل الإنتاج والتشغيل، وإستخدامات التكنولوجيا الرقمية، مختلفة من بلد لآخر، ومازال هناك تباين ملحوظ فى حجم الموارد التى تستثمر فى تحسين قدرات العاملين ولا يقتصر تأثير الثورة الرقمية على صناعات التكنولوجيات المتقدمة، بل يتزامن ويتلازم مع الأعمال التقليدية كالبيع فى الشوارع، بمراعاة إرتباط بعض هذه الأنشطة باستخدام الأجهزة النقالة. ففى إثيوبيا، يستخدم المزارعون الهواتف النقالة للإطلاع على أسعار البن وفى المملكة العربية السعودية، يستخدم المزارعون التكنولوجيا اللاسلكية لتوزيع مياه الرى الشحيحة فى زراعة القمح . وفى بعض القرى في بنغالديش، تستخدم صاحبات الأعمال الحرة الهواتف لتقديم الخدمات للجيران لقاء أجر.[١]

---

(١) تعمل الهواتف النقالة على تيسير العديد من أوجه العمل من خلال المكالمات الصوتية، والرسائل القصيرة، والتطبيقات النقالة. وتستفيد من التكنولوجيا أنشطة كثيرة في القطاعين النظامى وغير النظامى، في العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر، من بيع الأغذية في القاهرة، وتنظيف الشوارع في السنغال، إلى تقديم الرعاية فى لندن.

وفى أسواق العمل المعاصرة يساهم إستخدام الإنترنت والهاتف النقال فى تمكين الأفراد من تطوير قدرتهم على الإبداع والإبتكار. ويساهم إنتشار تلك التقنيات الحديثة إلى تطور فرص العمل بين الرجال والنساء، وبين المدن والأرياف. [1]

ويتعين أن ندرك إرتباط العولمة بذوى المهارات والمؤهلات فى مجال العلوم والتكنولوجيا، بما يتيح خيارات عمل للمسنين، فى حال رغبتهم فى الإستمرار فى العمل أو عدم قدرتهم على تحمل أعباء التقاعد. فالتغيير الذى تحدثه ثورة التكنولوجيا منحاز للمهارات، حيث يتزايد الطلب على العاملين ذوى المهارات المتخصصة لصالح رأس المال البشرى المرتفع حيث تؤول الوظائف الجيدة لذوى التحصيل المرتفع في التعليم والمهارات. ومن ناحية أخرى لا تتاح لذوى المهارات المحدودة سوى وظائف محدودة بأجور متدنية فى قطاع الخدمات، كتنظيف المكاتب.

واليوم هو زمن المهارات المتخصصة والتعليم المناسب، لأن العاملين بهذه الصفات هم الذين يستخدمون التكنولوجيا لتكوين القيمة والحفاظ عليها. وقد ولى زمن المهارات والقدرات المتوسطة، الأن الحاسوب والروبوت والتكنولوجيا الرقمية تكتسب هذه المهارات والقدرات بسرعة فائقة.

وليكون العمل مستداما لابد من إدراك تغيير على ثلاثة مسارات متزامنة:

* **الإلغاء** (بعض العمل سينتهى).
* **التحول** (بعض العمل سيستمر بفضل الإستثمار في التكنولوجيات الجديدة القابلة للتكيف وإعادة تدريب أصحاب المهارات وتطوير مهاراتهم).
* **الإبتكار** (بعض العمل سيستحدث).

---

(١) وقد أدى الإقتصاد الرقمى إلى تمكين العديد من النساء من الحصول على عمل يتيح لهن إستثمار طاقاتهن فى الإبداع والإبتكار. وفى عام ٢٠١٣، بلغ عدد النساء اللواتى يستخدمن الإنترنت ٣,١ مليار امرأة.

٢

توجيه الإستثمارات
نحو تأمين بيئة وظروف العمل
للعمالة غير المنتظمة وللعاملين بالنشاط الزراعى (والحيوانى) وللمهاجرين

بتحسين مستوى التعليم والصحة، تحقق التنمية المستدامة أهدافها من خلال تنمية القدرة على الإنتقال إلى العمل المستدام وإكتساب المهارات والمعارف والكفاءات اللازمة لإستخدام التكنولوجيات الجديدة والإستفادة من الفرص الناشئة ولدعم ذلك يراعى :

أ - وضع تشريعات وأنظمة لتحفيز المفاوضة الجماعية، وتفعيل التأمين ضد البطالة، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتهتم بحماية حقوق العاملين وسلامتهم.

ب- إعتبار حقوق العاملين وسلامتهم قضية عابرة للحدود. تغطى المهاجرين، وتهتم بإنشاء مراكز لتبادل المعلومات حول تيسير التحويلات، وتقديم الدعم بين دولة العمل ودولة المنشأ.

وينبغى أن تركز جهود توسيع مجال الحماية الإجتماعية على ما يلى:

- تقرير حدود دنيا من تدابير الضمان الإجتماعى إلى جميع المواطنين لتوفير حد أدنى من الدخل للجميع.

- دعم برامج تستهدف المسنين. فرص المسنين للعمل محدودة ومرتبطة بحصولهم على المعاشات التقاعدية. ومن الخيارات الممكنة على مستوى السياسة العامة توسيع خطط معاشات التقاعد الأساسية غير القائمة على الإشتراكات.

- وضع وتنفيذ إستراتيجيات للتنمية تستهدف دعم وتوفير الخدمات الإجتماعية الأساسية مثل الصحة، والتعليم.

- تشجيع الإستثمارات الإجتماعية التى تساهم فى دعم تكافؤ فرص العمل، بتوفير تسهيلات التسويق، والإستثمار فى البنى الأساسية المادية (لا سيما في المناطق الريفية)، ونشر التكنولوجيات التى تستوعب تشغيل أعدادا كبيرة من القوى العاملة.

- استحداث فرص العمل الآمن، زيادة الإستثمار المالى لتحقيق الإستقرار وتوليد فرص العمل.

- تشجيع الإستثمارات التى تستهدف السعى إلى نقل التكنولوجيا وتسريع عملية الإنتقال إلى أوجه عمل أكثر استدامة.

- دعم العاملين الذين يفقدون عملهم والتصدى لبطالة الشباب وتحفيز تشغيلهم.

- تدعيم الإستثمارات للقطاعات والمؤسسات التى تتيح مجالات عمل جديدة وتعمل على تطوير المهارات وحس الإبداع وحل المشاكل ودعم التدابير المتصلة بالآتى:

١- تعلم الصنعة، والتدريب التجارى والمهنى، والتعلم أثناء العمل.

٢- المساهمة فى تمويل الكيانات التى تستهدف توفير بيئة عمل حاضنة للعمل المبدع بما فى ذلك تمويل المعدات والأجهزة وحيث تتكامل ظروف العمل الجماعى، وفرص التعاون والتسويق، وإمكانات تفاعل الأفكار.

٣- دعم وتوفير الخدمات الصحية الأولية وفى حالات الطوارئ وتلازمها مع الخدمات الإجتماعية الأساسية للعاملات وأطفالهم.

٤- ثقافة ومقومات المشاركة المثمرة فى المجتمع وأسس الحوكمة والحوار الإجتماعى بين كل من الحكومات والعاملين وأصحاب العمل.

٥- دعم التنمية البشرية بتمكين العاملين من العمل لحساب أنفسهم وإكتساب المهارات والتفاوض سبيلاً لحماية حقوق العاملين وصون الأمن البشرى. وفى هذا الإطار من الترابط الوثيق، تحقق برامج توفير العمل اللائق.

وتأسيساً على مفهوم ودور نظم التأمينات الإجتماعية يتعين توجيه الإستثمارات نحو تمويل ودعم المشروعات التى تهتم بتنمية مهارات العمالة (المنتظمة وغير المنتظمة) **والعاملين بالزراعة وتوفير الخدمات الأساسية وعلى الأخص دعم خدمات التعليم والصحة والتدريب المهنى والحرفى** (وتوفير تعويضات وإعانات التعطل)**.**

إن توفير العمل اللائق يعتبر أمرا أساسيا يتحقق من خلال إمتداد تدابير التنمية المتوازنة (إقتصادياً وإجتماعياً) **إلى الشباب بتعظيم قدراتهم على التكسب من خلال التدريب المستمر لزيادة مهارات وإنتاجية العمالة** (المنتظمة وغير المنتظمة)**.**

وعلينا فى هذا الشأن تأكيد الدور غير المباشر لتعليم النساء فى تخفيض معدلات الخصوبة والأثر المباشر لذلك فى الحد من التزايد السريع فى نمو السكان، بما يتجاوز النمو فى فرص العمل المتاحة بما يستلزم الإهتمام الآتى:

١- توجيه الإستثمارات نحو أوجه التعليم الأكثر إنعكاساً مع توفير للتعليم تراعى مراحل النمو التى يمر بها المجتمع وحجم فرص العمل والقطاعات التى تحتاج عمالة.

إن التعليم المتطور هو السبيل لايجاد فئات قادرة على خدمة مراحل التنمية بالمجتمع وتنفيذ المشروعات المطلوبة كما ان البرامج التدريبية خطوة مطلوبة لإعادة تأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع ما يتطلبه سوق العمل. بملاحظة أن التطور المعاصر يخلق فرص عمل جديدة تحتاج لكفاءات ومهارات خاصة.

٢- أولوية المشروعات التى تستهدف تحسين الخصائص السكانية من خلال السعى لخفض معدلات الأمية المرتفعة (خاصة بين النساء**) لاسيما فى الريف حيث تثبت الإحصاءات تزايد معدلات المواليد يرجع بالأساس للأمية والفقر.**

٣- إن التعليم والتدريب يجب أن يتلاءم مع إحتياجات السوق المعاصر ويستلزم بالتالى التأهيل لإكتساب مهارات وخبرات تتفق وظروف سوق العمل (خبرات تدريبية تؤهلهم للمشاركة فى دفع الحركة الإنتاجية للإقتصاد القومى وفقاً للأساليب المتطورة) **ولذا يتعين التدريب المستمر للعاملين بالدولة والخريجين إلى جانب السياسات التعليمية.**

وإذا ما راعينا الأوضاع السائدة على المستوى العربى إدركنا الحاجة الملحة نحو نمو إقتصادى عاجل وسريع تتجه إنجازاته الإيجابية نحو الحد من الفقر فى الأجل القصير وبمراعاة محدودية الحماية الإجتماعية وإرتفاع معدلات البطالة. [١]

٤- يتزايد دور ومجال القطاع الإقتصادى غير المنظم فى جميع مجالات النشاط الإقتصادى العربى خاصة فى قطاع الخدمات (وتشمل أيضا الباعة المتجولين وماسحى الأحذية وخدم المنازل) **العاملين فى قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية فضلا عن العاملين فى المنشآت الصغيرة والورش والعاملين فى منازلهم وفى مشاريع الأسر المنتجة ولا يحظى القطاع عير المنظم بإهتمام ملحوظ من الحكومات حيث تسود الوحدات متناهية الصغر** (التى غالبا ما تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبعضهم يستخدم عمالا من الأسرة أو عددا قليلا من العمال بأجر متواضع أو التلاميذ الصناعيين) **وبالتالى تخرج عن إطار التشريعات القانونية سواء تلك المتصلة بالضرائب** (غالبا لا توجد لديهم قدرة ضريبية) **أو المتصلة بالحماية الإجتماعية والعلاقات المهنية** (حيث يتصف الإقتصاد غير المنظم بإنعدام العلاقات المنظمة وعدم وجود تسجيل رسمى وتعتبر ملكية الوحدات الإنتاجية ملكية فردية وأسرية)**.**

---

(١) وقد تعددت الجهود والتوصيات العربية والدولية لتطوير وتفعيل شبكات الحماية الإجتماعية والأمان الإجتماعى لمقابلة التطور المستمر فى الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وما يصاحب ذلك من مشاكل (إتفاقاً والعلاقة القائمة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، فتتأثر كل منهما بالأخرى وتؤثر فيها) **وهكذا تعمل شبكات الحماية الإجتماعية على توفير الحماية والرعاية لإفراد المجتمع عبر أنظمة، فاعلة ومتطورة، تؤدى إلى رفع معدلات الإنتاجية وتحقيق العمل اللائق والمساواة فى فرص العمل والأجور بين النساء والرجال مع تخفيض معدلات وشدة الفقر والتعطل بإستهداف العدالة الإجتماعية.**

٣

توجيه الإستثمارات
نحو تنمية القدرة على التكسب والتأهيل المهنى والحرفى المستمر والمتجدد لفرص العمل الحديثة (للوظائف الحديثة) وللعاملين لدى أنفسهم

إنطلاقا من تعدد وتنامى المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية وتعدد وتنامى الإنتفاضات الشعبية ندرك دور إستثمارات التأمينات الإجتماعية فى دعم وتفعيل تدابير التنمية المتوازنة المستدامة فى مجال خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة ومن أهمها خدمات التعليم والصحة بإستهداف تنمية قدرات ومهارات الشباب والباحثين عن فرص العمل اللائق.

وحيث ندرك إرتفاع معدلات البطالة فى أغلب الدول العربية يتعين أن تكون المشروعات المهتمة بقضايا التشغيل (والحد من معدلات البطالة) **من المجالات الرئيسية لإستثمارات نظام التأمينات الإجتماعية بإعتبارها من أهم جهود التأهيل المهنى والحرفى لتحسين قدرات المشتغلين (**ودعم الخدمات الصحية وإمتداد التعليم الأساسى للنساء ترشيداً لمعدلات الخصوبة وتحفيز إلتحاق الأطفال بالتعليم المجانى وتوفير الغذاء المدرسى ودعم الأسر الفقيرة للحد من الحاجة إلى تشغيلهم فى مرحلة الطفولة**).**

* فى دعم التعليم والتأهيل المهنى والحرفى:

- الدور الإستثمارى **فى مجال دعم التعليم** (وتنمية المهارات والقدرات) **ودعم الخدمات الصحية :**

كشفت ظاهرة التضخم التى صاحبتها العديد من الأزمات والمشاكل الإقتصادية عن عدم فاعلية تدابير الضمان الإجتماعى لضمان الدخل **فى ضمان الحد الأدنى لنفقات المعيشة حيث إرتفعت الأسعار وإنخفضت قدرات الفقراء على إشباع إحتياجاتهم المعيشية والحياتية وتزايدت بالتالى حدة الفقر وإمتدت لعديد من فئات المجتمع التى كانت تتمتع بدخول تجاوز حد الفقر.**

ومن هنا نشأت وتزايدت الحاجة إلى تفعيل دور نظام الضمان الإجتماعى فى مواجهة مشكلة الفقر فى تضخمها مع التغيرات السلبية فى الأحوال والظروف الإقتصادية والسكانية التى تلازمت مع عالمية ظاهرة التضخم المستمر والملحوظ على المستوى الدولى وبالتالى أصبحنا أمام دور جديد للضمان الإجتماعى يهتم بما نسميه

بضمان القدرات بمراعاة الإنخفاض النسبى للدخول وعدم تزايدها للمدى الذى يضمن إستقرار مستويات المعيشة ومتطلبات وإحتياجات الفرد المعيشية فى ظل الإرتفاع المستمر فى الأسعار وإتساع دائرة الفقر والفقراء (خاصة حيث يمتد الإرتفاع المستمر فى نفقات المعيشة إلى خدمات التعليم والعلاج والرعاية الطبية وتراجع دور الدولة فى توفيرها)**.**[١]

وقد أوضحت الخبرة العملية عدم كفاية الدخول النقدية لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان (فالنقود مجرد وسيلة لتبادل السلع والخدمات فإن لم تتزايد بمعدل تزايد الأسعار وإن لم تتوافر السلع والخدمات بالقدر الكاف لإشباع الحاجات فإن الضمان الإجتماعى النقدى لا يصبح فعالا) **... وأصبح من الضرورى إدارة خطر الفقر بالتعرف على أسبابه والعمل على رفع الدخول وليس مجرد تعويضاتها .. ولا يتأتى رفع الدخول إلا بتحسين القدرات وتمكين الفقراء.** [١]

وهكذا تشتد الدعوة إلى إهتمام الدول بتدعيم قدرات السكان بتمكينهم من الحصول على الرعاية الصحية وخدمات التعليم وتوفير الطعام وبوجه عام تحقيق ضمان إجتماعى شامل يستهدف زيادة فرص الفقراء وتدعم قدراتهم وتعددت برامج الحماية الإجتماعية التى تستهدف التخفيف من الآثار السلبية للتحولات الإقتصادية وما يصاحبها مما يسمى بالتدابير الإصلاحية القومية التى تمس الفقراء وبدون تلك البرامج لا يمكن للدول الشروع أو الإستمرار فى إصلاحات وتحولات إقتصادية يتعذر تحمل الفقراء لآثارها المتمثلة فى زيادة أسعار السلع والخدمات وتناقص دور الدول فى الدعم العام للأغذية وخدمات العلاج.

ونشير هنا إلى أهمية إمتداد خدمات الضمان الإجتماعى لتوفير الأمن الغذائى خاصة لذوى الدخول المنخفضة. [٢]

---

(١) هناك عدة مفاهيم للفقر أحدها هو فقر الدخل حيث تستخدم عبارات خط الفقر القومى **والثانى هو الفقر الذاتى** والذى يشعر به الفرد رغم إرتفاع متوسط الدخل على مستوى السكان **ومع إستمرار حدة وإتساع مشكلة الفقر والفقراء** (رغم تدابير ضمان الدخل التى تهتم بمواجهة مشكلة الفقر من خلال التعويضات والمساعدات المادية) **جاء المفهوم الثالث** (والذى نرى أهمية الأخذ به لتفعيل وتحقيق الغاية من الضمان الإجتماعى) **وهو فقر القدرات وأولها القدرة على التكسب** (من خلال الخدمات التعليمية والتدريبية) **بمراعاة أن النساء تواجه مشكلة القدرة على التكسب بوجه عام أو القدرة على التكسب فى فترات خاصة مثالها فترات الحمل والوضع للنساء وتفرغها للأمومة بوجه عام.**
ومن ناحية أخرى تبين أن دائرة الفقر والفقراء قد تتسع رغم نمو متوسط الدخل القومى للسكان نتيجة لعدم العدالة فى توزيع الدخل من ناحية ولعدم توافر الخصائص السكانية للقدرة على الكسب (من خلال رفع مستوى المهارات) **من ناحية أخرى.**

(٢) كشفت عنه الدراسات التى عرضت على المؤتمر الدولى الذى عقدته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) **عن إنخفاض المخزون العالمى للحبوب وإرتفاع نسبة الفقراء الذين يعيشون فى المناطق الريفية** (٧٥% من فقراء العالم) **وتزايد حدة الأزمة الغذائية فى البلدان الأكثر فقرا مما أدى إلى العديد من الإضطرابات.**

وعلى المدى المتوسط والبعيد يتعين إلى جانب دعم وتوفير الخدمات الصحية العمل على تحسين الخصائص السكانية لتحسين قدرة الفقراء على التكسب من خلال توفير الخدمات التعليمية والتأهيلية لجميع المواطنين دون تمييز بين فئة وأخرى وبين الذكور والإناث وبين المقيمين بالريف والمقيمين بالمدن.

ومن خلال توفير التعليم الأساسى وتأهيل ذوى الحرف ترتفع مستويات الدخول بين الفقراء مع إرتفاع قدراتهم ومهاراتهم (أكدت الخبرة المستفادة دولياً أن تدنى الدخول بين الفقراء يرتبط بتدنى قدراتهم بدرجة أكثر من فقر الموارد الإقتصادية للدولة) **فقد إرتفعت متوسطات الدخول** (والناتج المحلى والقومى) **لعديد من الشعوب إستنادا لمواردها البشرية رغم فقر مواردها الإقتصادية .. وقد تبين وجود إرتباط قوى بين الفقر** الذى يتم قياسه وفقا لمستويات الدخول والإستهلاك **وبين الحصول على خدمات التعليم والتدريب والتأهيل التى تؤدى إلى تحسين قدرة الفقراء على التكسب ... ووفقا لذلك أصبح من الضرورى الإهتمام بتحسين قدرات الأيدى العاملة العربية بدءا من معالجة مشكلة الأمية وتأتى بعد ذلك التنمية التأهيلية والتدريبية المهنية والحرفية التى تستهدف رفع مستوى ونوعية ومهارة الأيدى العاملة** (مع مراعاة تباين الأمر بالنسبة لمجتمع الحضر عن مجتمع الريف حيث نلمس فى الأول مشكلة الفقر ويهبط الفقراء فى الثانى إلى مستوى الجوع والجهل والمرض).

- أوجه الإستثمار لتدعيم التأهيل المهنى والحرفى :

١- إتفاقا والتطور الجذرى الذى تمر به المجتمعات إجتماعيا وإقتصاديا ومع تحول ملكية الدولة والمشروعات الإقتصادية (من خلال شركات القطاع العام التى تديرها بنظرة سياسية إجتماعية الدولة) **إلى ملكية القطاع الخاص** (التى تستهدف الربح وتهتم بالجوانب الإقتصادية وآليات السوق) **أصبحنا أمام هيكل قانونى جديد يمتد فيه مجال القطاع الخاص ليشمل كافة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وكافة التنظيمات السياسية والإعلامية ويصبح بذلك محركا أساسيا للتنمية وأسواق العمل يزاول كافة الأنشطة والمنظمات والمشروعات** (وتهتم بتحفيزه الأحزاب والهيئات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية).

٢- فى سبيل تدعيم وتمكين دور القطاع الخاص (ومنظمات المجتمع العربى المحلية والمنظمات الدولية) **إهتمت الحكومات بتشجيع الإستثمارات فى مجال التعليم والتدريب المهنى والتقنى وتقديم العديد من الحوافز من بينها منح الأراضى التى تقام عليها مشاريع التعليم المهنى بأسعار رمزية، والمساهمة فى رسوم** (أجور) **الدراسة والتدريب، وتحديد والإعفاء من الضرائب، وبوجه عام تحفيز وتشجيع الإستثمار فى التعليم والتدريب المهنى والتقنى والتعليم التقنى.**

٣- تفعيل العائد الإجتماعى للإستثمارات فى إطار الحوار والتوافق حول ربط أنماط التعليم والتدريب المهنى والتقنى بإحتياجات وظروف سوق العمل والتوفيق بين مواعيد العمل ومواعيد الدراسة وتطوير سياسات الأجور وشروط شغل الوظائف ومستوياتها للمؤهلين مهنيا.

وفى سبيل ضمان التواصل المعرفى وعدم نمطية المعلومات يتم تحويل منظومة التعليم والتدريب المهنى والتقنى إلى منظومة منتجة للمعرفة التقنية بتفعيل البحث العلمى والربط بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل ومتطلباته.

٤- يتم من خلال الحوار الإجتماعى بين كافة الأطراف المعنية بتنفيذ المناهج التعليمية وبرامج التدريب المهنى والتقنى (التى تعد مؤشر للدلالة على مزاوجة خبرة سوق العمل لإعداد مخرجات متوافقة معه) **بإستهداف توافق مخرجات التعليم والتأهيل المهنى والحرفى مع إحتياجات سوق العمل، وإيجاد صيغة للتعاون المشترك بين القطاع الخاص ومراكز التعليم والتدريب.**

٤

فى تلازم تأمين البطالة والتأمينات المؤقتة
(تأمينات المرض وإصابات العمل والعجز والوفاة)
مع التأهيل المهنى والحرفى

نؤكد هنا أن التأمين الإجتماعى نظام إجبارى ينتشر فى مختلف دول العالم (وإن إختلفت أحكامه من دولة لأخرى) **تأسيساً على أن الأخطار التى يتعامل معها واحدة فى جميع الدول والفكرة واحدة والمبادئ واحدة** (وأحيانا يسمى Social Security الضمان الإجتماعى) **ويعتبر التأمين الإجتماعى نظام إقتصادى يضمن إستمرار الدخل** (ويتيح أموالا طائلة للاستثمار) **وله مردودات إيجابية إجتماعية وسياسية يتعين معها تلازم إمتداد نظم تأمين البطالة الإجتماعى مع توجيه قدر مناسب من الإستثمارات نحو تأهيل المتعطلين للعمل للحد من البطالة ونجمل التدابير اللازمة فى ضوء واقعنا العربى وفقا لما يلى:**

١- أهمية شمول التأمينات الإجتماعية للعاملين فى مجالات الزراعة والريف بمراعاة أحوالهم الإقتصادية والسكانية.

٢- أولوية تلازم تفعيل تأمين البطالة مع إمتداد تأمين العجز والوفاه للعاملين لدى الغير بكل من القطاع المنظم وغير المنظم بما يوفر الحماية الإجتماعية بأعباء مالية يسيره لا تحول دون إمتداد الحماية لجميع فئات القوى العاملة وعلى المستوى القومى.

٣- إمتداد تأمين إصابات العمل منذ البداية للعاملين بالزراعة خاصة المشتغلين على آلات والمعرضين للأمراض المهنية المتصلة بالثروة الحيوانية مع مراعاة تطور مفهوم الحادث والمسئولية المدنية (لإفتراض مسئولية أصحاب الأعمال)**.**

٤- إمتداد التأمين الصحى تدريجياً (تأمين المرض) **للعلاج والرعاية الطبية للحمل والوضع.**

وبوجه عام يتعين مراعاة أن التطورات والمتغيرات العالمية السريعة فى مجال الإتصالات والمعلومات والتكنولوجيا تستلزم تطوير نظم التأمين الإجتماعى والسعى نحو إمتدادها (التدريجى الإجبارى) **لجميع قطاعات القوى العاملة إدراكاً لتعدد آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الإيجابية وتنامى دور إستثماراتها المالية فى مجال التشغيل والحد من البطالة** وآثارها السلبية **وفى مجال توفير الحد الأدنى لنفقات المعيشة لجميع المواطنين على النحو التالى :**

١- تعمل نظم التأمين الإجتماعى على توفير الحماية التأمينية لمن يتقاعد عن العمل بسبب الشيخوخة بتوفير معاشات لهم (تتم مواءمتها دوريا مع إرتفاع الأسعار لمواجهة

تزايد نفقات المعيشة) **وقد يمتد مجال التأمين الإجتماعى ليوفر معاشات موحده لفئات القوى العاملة غير المشمولة حاليا بنظم التأمين الإجتماعى** (يلاحظ على المستوى العربى إمتداد نظام التأمين الإجتماعى تدريجياً لفئات القوى العاملة وبالتالى فإن عديدا من القوى العاملة العربية لم يمتد إليها نظم و قوانين المعاشات والتأمين الإجتماعى) **والتى غاليا ما تتمثل على المستوى العربى فى العمال المؤقتين فى الزراعة والعمالة غير المنتظمة والعاملين لدى أنفسهم .**

٢- تقرير إعانات ومعاشات خاصة لحالات العجز الكامل المستديم الإصابى وغير الإصابى وحالات الوفاة إلى جالنب تعويضات البطالة.

٣- إتفاقا وطبيعة نظم التأمين الإجتماعى وإقتصارها (فى الدول العربية) **على قطاع العاملين يتم تراكم أموالها بإعتبارها مملوكة للعاملين المؤمن عليهم ويتعين بالتالى إستثمارها فى المجالات التى تحقق لهم أقصى مصلحة إقتصادية وإجتماعية ويصبح من المنطقى التوصية بتعظيم دور تلك الإستثمارات التأمينية فى تحقيق التشغيل وتوفير فرص العمل اللائق للأجيال المتجددة من الشباب.**

٥

توجيه الإستثمارات
نحو تحسين الخصائص السكانية وإستدامة التنمية المتوازنة
من خلال دعم وتنمية خدمات التعليم والرعاية الصحية

نتناول هنا وجوب توجيه إستثمارات أموال التأمين الإجتماعى نحو دعم مشروعات تطوير المستوى الصحى ودعم مشروعات الإسكان والصناعات الغذائية والمشروعات كثيفة العمالة التى تؤدى إلى زيادة فرص التشغيل للحد من البطالة.

وبمراعاة الإنتفاضات الشعبية تتعالى المطالبة بوجوب التنسيق بين إستثمارات أموال التأمينات الاجتماعية وبين مشروعات التنمية المتوازنة بالدولة التى تستهدف تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص عماله جديدة ومتجددة للشباب كما تستهدف الجانب الإجتماعى المتمثل فى الحماية والخدمات الإجتماعية على المستوى الوطنى وفى المقدمة قطاع القوى العاملة **ومع تداعى الآثار السلبية للعولمة وتدنى معدل نمو الإنتاج على المستوى العربى فإن الأمر يستلزم أهمية دعم إستثمارات التأمين الإجتماعى لشبكات الأمان ماليا وتأكيد دورها فى دعم التعليم والتدريب المهنى والحرفى بحيث يمكن الحد من إرتفاع معدلات الخصوبة من خلال رفع مستوى التعليم والقضاء على أمية النساء من ناحية ومن خلال تنمية القدرات على التكسب لرفع مستويات الأجور وتحويل العمالة غير المنتظمة إلى عمالة منتظمة تتمتع بمستوى مرتفع من الأجور مع إمتداد نظم التأمين الإجتماعى تدريجياً لتشمل كافة القوى العاملة فى المجتمع بما فى ذلك العاملين فى الزراعة** (والصيد والمهن الحرفية).

* فى تحسين الخصائص السكانية وتنمية القدرة على التكسب للحد من البطالة والتأهيل لفرص العمل الجديدة يراعى السعى نحو :

١- تطوير سياسة التعليم بما يتفق وإحتياجات سوق العمل لإيجاد فئات قادرة على خدمة مراحل التنمية لإعادة تأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع ما يتطلبه سوق العمل والحاجة لكفاءات ومهارات معينه.

٢- يجب العمل على تحسين الخصائص السكانية من خلال السعى لخفض معدلات الأمية المرتفعة (خاصة بين النساء) **لاسيما فى الريف حيث تثبت الإحصاءات أرتباط تزايد معدلات المواليد بتزايد معدلات الفقر وإنتشار الأمية.**

٣- يعتبر الضمان الإجتماعى هدفا عاما يتعين تعاون الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال فى العمل على تحقيقه من خلال إنشاء الهياكل القانونية والإجتماعية التى تتولى ذلك ومن خلال إصدار ما يلزم من التشريعات الإجبارية لتشجيع تدابير الحماية الإجتماعية ومن خلال تشجيع وتعزيز الحلول التوافقية وتشجيع التشاور والمفاوضات الجماعية (بدلا من الصراع والحلول الأمنية) **ويتلازم مع ذلك كله مساهمة إستثمارات نظم التأمينات الإجتماعية مع الجهود الحكومية فى مجال تمويل تدابير تحقيق التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية وإتباع نهج منسق وشامل يجمع بين السياسات الإجتماعية والسياسات الإقتصادية ويعمل على تغطية الضمان الإجتماعى لجميع المواطنين بإستهدافه الحد من الفقر وتوفير حياة كريمة للإنسان كحق من حقوقه الأساسية.**

ويتفق الخبراء مع رجال السياسية على ضرورة تحقيق العدالة الإجتماعية لينتقل ضمان فقر الدخل إلى تحسين الدخل من خلال تنمية القدرة على التكسب وبدلا من مجرد ضمان الدخل لمعالجة فقر الدخل ننتقل إلى ضمان القدرات لمعالجة فقر القدرات بما يكفل لكل شخص ومن يعولهم معيشة لائقة ومريحة.(١)

* فى إستدامة التنمية المتوازنة بإستهداف توفير فرص العمل اللائق وإمتدادها للأجيال القادمة :

تؤكد الخبرة الدولية فى مجال برامج التنمية الإقتصادية أهمية التنمية المتوازنة للحد من سلبيات التنمية الإقتصادية التى تفتقد الحماية الإجتماعية (دون تلازم تدابير التنمية الإجتماعية مع برامج التنمية الإقتصادية بدلا من تتابعها) **مع أهمية إستهداف إستدامة التنمية لتمتد فرص العمل اللائق للأجيال القادمة ... ويتعين لتحقيق ذلك التوصية بالآتى :**

١- يتعين تكامل وتوازن التنمية إقتصاديا وإجتماعيا ليتلازم دعم الخدمات الإجتماعية (وتدابير الحماية الإجتماعية**) مع التنمية الإقتصادية .**

---

(١) نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) فى مادته الثانية والعشرون على أن لكل إنسان (بصفته عضوا فى الجماعة) **الحق فى الضمان الإجتماعى.**

وقد إهتمت المادة الخامسة والعشرون منه بمفهوم الضمان الإجتماعى، إذ نصت على أن لكل شخص الحق فى مستوى لائق وكاف من المعيشة لتأمين صحته وسعادته وعائلته خاصة من حيث الغذاء والكساء والمأوى والخدمات الطبية والإجتماعية الضرورية وله الحق فى الضمان فى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفقد وسائل العيش الأخرى نتيجة لظروف تخرج عن إرادته.. كما أن للأمومة والطفولة الحق فى الإعانة والمساعدة اللازمة وأن يتمتع كافة الأطفال بذات الحماية الإجتماعية.

وفى الإطار عاليه يتم دعم سياسات تحفيز وتشجيع الإستثمار فى المشروعات كثيفة العمالة (التعاونيات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر) **وفى المجالات المهتمة بتعزيز مهارات ذوى الحرف والمهنيين و للشباب والعاملين لدى أنفسهم لتحقيق التنمية البشرية خاصة فى المناطق الريفية.**

٢- <u>إستهدافا لإستدامة التنمية يراعى الحد من الأخطار التى تهدد البيئة والموارد الطبيعية</u> (لإنتاج الغذاء للإنسان والسعى لإمتداد رقعة الأراضى الصالحة للزراعة وما يرتبط بها من ثروات حيوانية وموارد مائية) **وقد تعددت فى هذا الشأن مؤتمرات الأمم المتحدة المهتمة بالبيئة والتنمية** (وانعقد في هذا الإطار في يونيو ١٩٩٢ في ريو ذي جنيرو بالبرازيل أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية أطلق عليه تسمية "قمة الأرض" وقد حضرته ١٦٨ دولة وارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية والتنوع البيولوجى وحماية الغابات)**.**

٣- يتعين لإستدامة التنمية المتوازنة تنمية الموارد البشرية وتحسين خصائصها وقدراتها من خلال توفير ودعم وإستمرارية الخدمات الإجتماعية الأساسية فى مجال تحسين مستوى الرعاية الصحية ومستوى التعليم الأساسى تحقيقا للحياة الكريمة حتى تتأكد المشاركة الديمقراطية لمختلف القوى العاملة في تحقيق التنمية وفى صنع القرارات التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بمراعاة النمو فى عدد السكان وبما يحقق العدالة بين الأجيال الحالية، والأجيال القادمة**.**

ومن المفيد هنا ملاحظة الإرتباط الوثيق المتزامن بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية حيث يستتبع تحقق أحدها تحقق الأخر وعلى سبيل المثال فإن الاستثمار في رأس المال البشرى، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، كما تؤدى عدالة توزيع عائد التنمية إلى الحد من تدهور البيئة وتعظيم الناتج القومى وتطوير التكنولوجيات المستخدمة <u>ولذلك إنعكاساته فى رفع متوسط دخل الفرد .</u>

٦

إطار جديد لعلاقات العمل

(تأثرا بالتغيرات الإقتصادية والمبادئ الدولية)

١- مع تعدد المتغيرات الإقتصادية والأزمات المالية تطورت التشريعات التى تحكم علاقات العمل والحماية الإجتماعية بما يرتبط بذلك من دراسات لأبعاد المتغيرات وما تستلزمه من هياكل إقتصادية متطورة أو جديدة تتلازم مع المتغيرات الإجتماعية فى إرتباطها مع إقتصاديات السوق وآلياته كما تستلزم إطار متجدد للمعايير والأهداف فضلاً عن مراعاة إستقرار علاقات العمل بتشجيع الحوار والتشاور لتفهم التغيرات المتوقعة وتبادل الآراء فى مختلف المجالات التى تتصل بالتشغيل والتنمية.

٢- وفى ظل ثورة الإتصالات تسارعت آثار العولمة والأزمات المالية العالمية (على كل من المستوى القومى والمستوى العالمى) **لتبلور واقعا جديدا يحكم علاقات العمل إجتماعيا وإقتصاديا فى ظل إنفتاح حدود الدول أمام تنقل السلع والخدمات ورءوس الأموال والعمال وفى إطار نظام ومبادئ دولية تؤكد أهمية وحتمية توافق وتوفيق الأوضاع وتفعيل تنمية الموارد البشرية أساسا للتنمية الإقتصادية بإعتبار أن التنمية للبشر وبالبشر** (لا يمكن تصور برنامج إقتصادى فعال دون تعاون العنصر البشرى مع رأس المال)**.**

٣- إدراكاً ومراعاة لما سبق تتأكد أهمية التدعيم المالى بالإستثمار فى مجال المعرفة والإعلام لنتهيأ لإطار جديد ومتجدد لعلاقات العمل والذى يستهدف محاربة الفقر والبطالة بمراعاة المعايير الدولية.

الفهرس

*** تمهـــــــــــيد ٢-٣**

*** دور إستثمارات التأمينـات الاجتمـاعية فـى خلق فـرص عمـل جـديدة ومحـاربة البطـالة مـن خـلال إستهـداف التشغيل الكامـل وتمـويل ودعم التعاونيات والمشروعات كثيفة العمالة ٤-١٢**

١- دعم الإستثمارات للتشغيل الكامل يتفق وأهداف التأمينات الإجتماعية. ٥

٢- الأهمية النسبية للعاملين بالريف (بالزراعة) **مـع تواضـع مستويـات الحماية الإجتماعية بمـا يستلـزم تشجيـع وتنميـة المنشـآت الصغيرة والتعاونيات الزراعية ٨**

*** دور إستثمارات التأمينـات الاجتمـاعية فى خلـق فـرص عمـل جديـدة ومحـاربة البطـالة مـن خـلال التأهيل المهنـى والحـرفى وتنميـة مـهارات العاملين وقدراتهم على التكسب ١٣-٢٩**

١- ثورة فى أسواق العمل : تراجع فرص العمل للوظائف التقليدية مـع نمو مستمر فى فرص عمـل متجـددة لوظائـف حديثـة دائمة التطـور **وآفـاق متعددة لفرص العمل للمشتغلين لدى أنفسهم وذوى المهارات المهنيـة والحرفية** التى تستلزمها التغيرات التكنولوجية المتسارعة **... ١٤**

٢- توجيـه الإستثمـارات نحـو تأمـين بيئـة وظـروف العمـل للعمـالة غيـر المنتظمة وللعاملين بالنشاط الزراعى (والحيوانى) وللمهاجرين **..... ١٧**

٣- توجيه الإستثمارات نحو تنمية القـدرة علـى التكسـب والتأهيل المهنى والحرفى المستمر والمتجدد لفرص العمل الحديثـة (للوظائف الحديثة) **وللعاملين لدى أنفسهم ٢٠**

٤- فى تلازم تأمين البطالة والتأمينات المؤقتة (تأمينات المرض وإصابات العمل والعجز والوفاة) **مع التأهيل المهنى والحرفى ٢٤**

٥- توجيه الإستثمارات نحو تحسين الخصائص السكانية وإستدامة التنمية المتوازنـة من خلال دعم وتنمية خدمات التعليم والرعاية الصحية **..... ٢٦**

٦- إطار جديد لعلاقات العمل (تأثرا بالتغيرات الإقتصادية والمبادئ الدولية)**. ٢٩**

*** الفهرس ٣٠**